تقرير الأداء المالي والاقتصادي
النصف الأول 1446 - 1447هـ
Mid-Year Budget Performance Report
H1 of FY 2025

تقريـــــــر
الأداء المالـي والاقتصـادي
نصـف الســـنوي للعـام 2025م

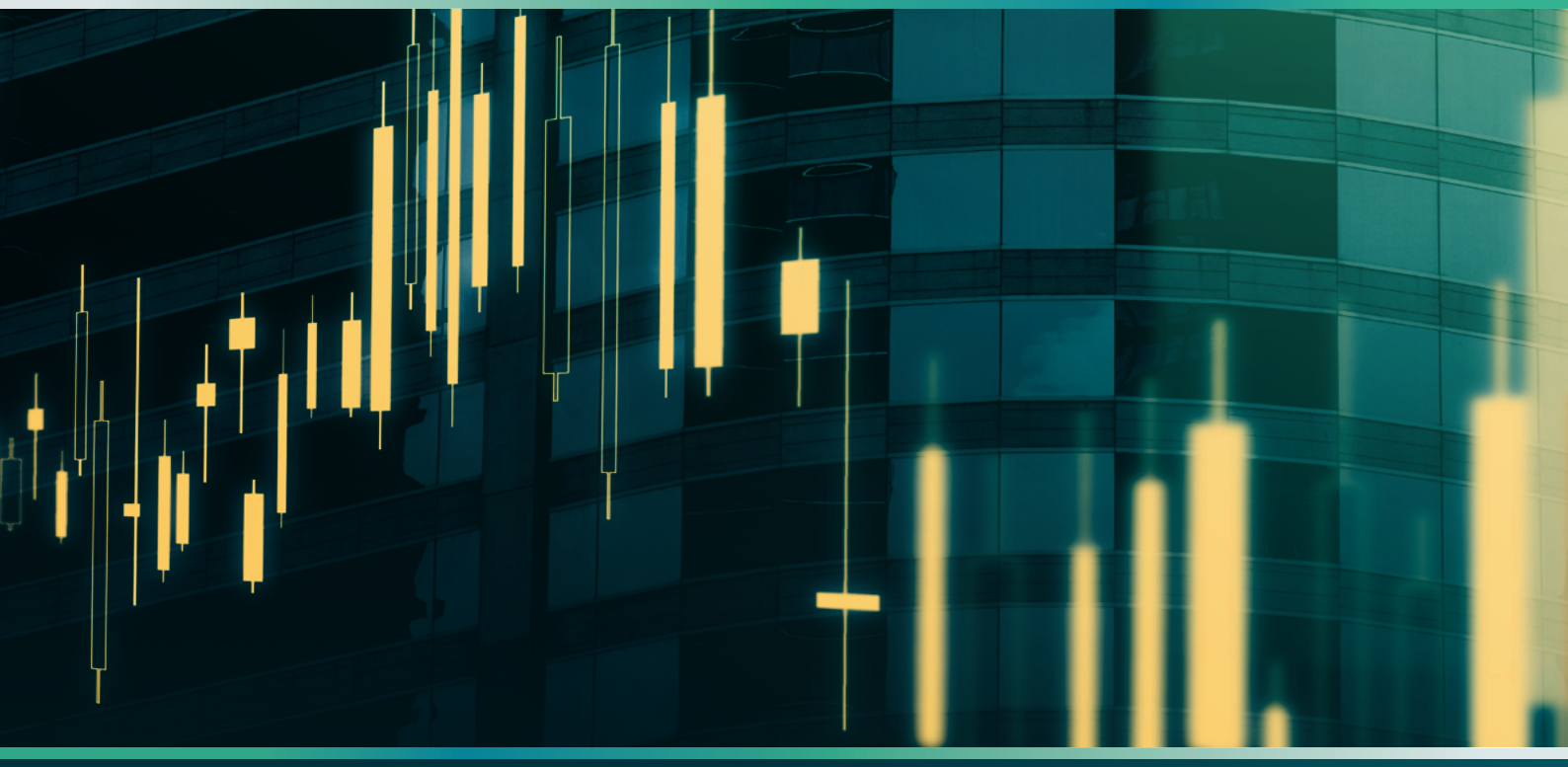

وزارة المـاليــة
Ministry of Finance

مقدمة	03
الملخص التنفيذي	04
تطورات الأداء الفعلي نصف السنوي والتقديرات المتوقعة للعام 2025م	07
أولًا: تطورات الاقتصاد المحلي وتوقعاته	07
ثانيًا: تطورات المالية العامة وتوقعاتها	17
1. تطورات أداء الإيرادات وتوقعات نهاية العام	18
2. تطورات أداء النفقات وتوقعات نهاية العام	21
3. تطورات أداء الدين والتمويل وتوقعات نهاية العام	26

مقدمة

تصدر وزارة المالية تقرير الأداء المالي والاقتصادي نصف السنوي للعام 2025م، بصفته أحد عناصر سياسة الحكومة في تطوير منهجية إعداد الميزانية العامة للدولة ووضعها في إطار مالي واقتصادي شامل؛ دعمًا لمبادرات الإفصاح والشفافية في المالية العامة التي تنتهجها الحكومة وبما يتسق مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

ويتضمن التقرير أبرز تطورات أداء المالية العامة ومؤشرات الأداء الاقتصادي للمملكة خلال النصف الأول من العام، كما يقدم تحديثًا وتحليلًا لتقديرات المالية العامة حتى نهاية العام، وأبرز مؤشرات الاقتصاد الكلي للعام 2025م في ضوء التطورات الراهنة محليًا ودوليًا. علمًا أن التوقعات الواردة في التقرير أولية ومبنية على المعلومات المتاحة خلال فترة إعداد التقرير.

الملخص التنفيذي

أسهمت الإصلاحات المالية والاقتصادية التي تقودها رؤية المملكة العربية السعودية 2030 خلال الفترة السابقة في تعزيز النمو الإيجابي للاقتصاد السعودي، مما انعكس بوضوح على العديد من المؤشرات الاقتصادية ومنها نمو الأنشطة غير النفطية وكذلك الانخفاض في معدلات البطالة حيث شهدت معدلات غير مسبوقة. وتواصل حكومة المملكة العربية السعودية جهودها الرامية نحو النمو والتنوع الاقتصادي واستدامة المالية العامة، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين. وعلى الرغم من التحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي، في ظل تصاعد التوترات التجارية العالمية، وتزايد حالة عدم اليقين، إلى جانب تصاعد التوترات الجيوسياسية في المنطقة، واصل الاقتصاد السعودي تسجيل معدلات نمو إيجابية خلال النصف الأول من العام المالي 2025م، مدعومًا بالجهود التوسعية في الإنفاق الإستراتيجي واتباع سياسة مالية معاكسة للدورة الاقتصادية، والزيادة في الأنشطة غير النفطية، كما تؤكد حكومة المملكة دعم النمو الاقتصادي عبر تعزيز تنفيذ البرامج والمشاريع والإستراتيجيات ومواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية والتي تُعد أحد أهم أولوياتها منذ انطلاق رؤية السعودية 2030.

ويمكن تلخيص تطورات المالية العامة والمؤشرات الاقتصادية في الآتي:

- حقق **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**[1] في النصف الأول من عام 2025م نموًا بمعدل 3.6% مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2024م، مدفوعًا بالنمو الإيجابي **للناتج المحلي للأنشطة غير النفطية** بمعدل 4.8%، ونمو **الناتج المحلي للأنشطة النفطية** نموًا بمعدل 1.7%.

[1] بحسب البيانات المحدثة للناتج المحلي الإجمالي بسنة الأساس 2023م.

- شـهد **الإنفاق الاسـتهلاكي الخـاص الحقيقي** في النصف الأول مـن عام 2025م نمـوًا بمعـدل 3.5% مقارنـة بالفترة المماثلة من العام السـابق.
- سـجّل **إجمالـي تكويـن رأس المال الثابت الخـاص الحقيقي** نموًا بمعـدل 4.6% في النصـف الأول مـن العـام 2025م مقارنـة بالفترة المماثلة من العام السـابق.
- ارتفع **الرقم القياسـي لأسعار المسـتهلك** في النصف الأول من عام 2025م بنسبة 2.2% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السـابق.
- سـجّل **معـدل البطالـة الإجمالـي** فـي الربـع الثانـي مـن العـام 2025م 3.2%، كمـا انخفـض **معـدل البطالة بين السـعوديين** ليصل إلى 6.8% مقارنـة بمعدل 7.1% في الفتـرة المماثلـة من العام السـابق.
- وتُشـير التوقعـات إلـى اسـتمرار وتيـرة النمـو الإيجابيـة فـي مؤشـرات الناتـج المحلـي الإجمالـي لكامـل العام 2025م، ووفقًا للتقديرات الأولية مـن المُتوقع أن ينمو **الناتج المحلـي الإجمالـي الحقيقي** بمعـدل 4.4% لعـام 2025م. ويعزى ذلـك لتوقع **نمو الأنشـطة غير النفطية** بمعـدل 5.0%.
- انخفـض **إجمالـي الإيـرادات** بنسـبة 12.6% فـي النصـف الأول مـن العـام 2025م مقارنـة بالفتـرة المماثلـة من العام السـابق ليصل إلى 565 مليـار ﷼، ومن المتوقع أن يبلغ **إجمالـي الإيـرادات** لعام 2025م حوالي 1,091 مليار ﷼ بانخفاض نسبته 7.8% مقارنـة بالمعتمد فـي الميزانية.
- انخفـض **إجمالـي النفقات** بنسـبة 2.4% فـي النصف الأول من العـام 2025م مقارنة بالفتـرة المماثلـة مـن العـام السـابق ليصل إلـى 658 مليـار ﷼. حيث سـجّلت النفقات التشـغيلية ارتفاعًـا بنسـبة 2.7%. فـي المقابـل، انخفضت النفقات الرأسـمالية بنسـبة 31.9% ممـا أدى إلـى انخفـاض إجمالـي النفقـات مقارنـة بالفتـرة المماثلة مـن العام السـابق. ومـن المتوقـع أن يُسـجّل **إجمالـي النفقـات** ارتفاعًـا للعـام 2025م بنسـبة 4.0% عـن الميزانيـة المعتمـدة ليصـل إلـى 1,336 مليـار ﷼ مما يعكس اتباع سياسـة ماليـة معاكسـة للـدورة الاقتصادية.

- سـجّلت الميزانيـة العامـة للدولـة **عجـزًا** بلـغ نحـو 93 مليـار ﷼ في النصـف الأول من العـام 2025م مقارنـة بعجـز بنحـو 28 مليـار ﷼ للفتـرة المماثلـة مـن العـام السـابق، ومـن المتوقـع أن يبلغ **عجـز الميزانية** في نهاية العام 2025م نحـو 245 مليار ﷼ (أي مايعـادل 5.3% مـن الناتج المحلـي الإجمالي).
- بلغـت **الاحتياجـات التمويليـة** فـي النصـف الأول من العـام 2025م نحـو 174 مليار ﷼ لغـرض تمويـل عجـز الميزانيـة، وسـداد أصـل الديـن، إضافة إلـى عملية شـراء مبكر لجـزء مـن اسـتحقاقات الديـن القائمـة للعـام 2025م والأعـوام القادمـة بنحـو 60 مليـار ﷼، وبذلـك بلـغ **رصيـد الديـن العـام** فـي النصـف الأول مـن العـام 2025م نحو 1,386 مليار ﷼.

تطورات الأداء الفعلي نصف السنوي والتقديرات المتوقعة للعام 2025م

أولًا: تطورات وتوقعات الاقتصاد المحلي

حقق الاقتصاد السعودي خلال الأعوام الأخيرة تطورات ملحوظة، مدفوعًة برؤية تنموية شاملة تستهدف بناء اقتصاد متنوع ومستدام من خلال دعم القطاعات الإنتاجية، وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية مع الحفاظ على الاستقرار المالي. وعلى الرغم من استمرار التحديات العالمية ومن أبرزها توقعات تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، وتصاعد التوترات الجيوسياسية والتجارية وتقلبات أسواق البترول، إلّا أن السياسات التي انتهجتها حكومة المملكة في إطار رؤية السعودية 2030 أسهمت في تعزيز مرونة الاقتصاد المحلي، وتحقيق تحول اقتصادي واجتماعي، والذي انعكس إيجابًا على المكانة الدولية للمملكة.

وقد واصلت الحكومة خلال هذه الفترة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تنويع مصادر الدخل، وتمكين القطاع الخاص، وتحسين بيئة الأعمال، مما انعكس إيجابًا على نمو الأنشطة غير النفطية، التي أصبحت تمثل المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي، بالتوازي مع الجهود المبذولة لتعزيز الاستثمارات النوعية في القطاعات المستهدفة، مثل: الصناعة، والخدمات اللوجستية، والتقنية، والسياحة.

شهد الاقتصاد السعودي خلال العام 2024م نموًا في الناتج المحلي الحقيقي للأنشطة غير النفطية بمعدل 5.2%، ليشكل ما نسبته 55% من إجمالي الناتج الحقيقي، وبمستويات تاريخية وصلت إلى ما يقارب 2.6 تريليون ﷼. وعلى الرغم من تسجيل الناتج المحلي النفطي تراجعًا بنسبة 4.4% خلال نفس العام، فإن النمو المتحقق في الأنشطة غير النفطية يعكس التقدم المستمر للمملكة في تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على الأنشطة النفطية، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية السعودية 2030. كما أن خطة "أوبك+" المتفق عليها في 5 ديسمبر 2024م، والتي تنص على استئناف الإنتاج الطوعي البالغ 2.2 مليون برميل يوميًا وزيادة الإنتاج

بشكل تدريجي ومرن بدءًا من 1 أبريل 2025م، تمثل خطوة نحو تعزيز استقرار وتوازن أسواق البترول العالمية.

سجّل **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**[2] للمملكة نموًا بنسبة 3.6% خلال النصف الأول من عام 2025م، مدعومًا بنمو الأنشطة غير النفطية إذ سجّلت معدلات نمو إيجابية بلغت 4.8%، نتيجة ارتفاع مستويات الاستهلاك الخاص وزيادة وتيرة الاستثمار الخاص في عدد من القطاعات الحيوية بالإضافة إلى تحسن أداء التصدير، ويعكس هذا الأداء استمرار الثقة في الاقتصاد والقدرة على تحقيق نمو مستدام، بالتزامن مع مواصلة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل ورفع مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي.

في المقابل بلغ متوسط **إنتاج البترول** خلال النصف الأول من العام 2025م نحو 9.1 مليون برميل يوميًا، بنمو سنوي قدره 1.2%، وهو ما يتوقع أن يسهم في تعزيز قيمة الصادرات النفطية، وبالتالي دعم الميزان التجاري السلعي في مواجهة التذبذب في أسعار البترول العالمية.

سجّل **الإنفاق الاستهلاكي الخاص الحقيقي** في النصف الأول من العام 2025م نموًا بمعدل 3.5% على أساس سنوي، كما شهدت معظم **مؤشرات الاستهلاك الخاص** ارتفاعًا في النصف الأول من العام 2025م، مدعومةً بارتفاع معدلات التوظيف التي بدورها تسهم في ارتفاع متوسط دخل الأسر ومن ثم تأثير ذلك إيجابيًا على الاستهلاك الخاص، إذ حقق مؤشر **مبيعات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية** نموًا إيجابيًا بنسبة 5.5% و61.0% على التوالي في النصف الأول مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق.

شهدت **مؤشرات الاستثمار الخاص** نموًا إيجابيًا مدفوعًا بتمكين القطاع الخاص والدور المحوري لصندوق الاستثمارات العامة، إذ سجّل تكوين رأس المال الثابت الخاص الحقيقي نموًا في النصف الأول من عام 2025م بنسبة 4.6% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، مدعومًا بالإصلاحات التي نفذتها الحكومة لتعزيز البيئة الاستثمارية، ومن أهمها تحديث نظام الاستثمار الذي دخل حيّز التنفيذ مطلع عام 2025م، ونظام السجّل التجاري الجديد، التي من شأنها أن تعزز ثقة المستثمرين والشركات بشأن العقود.

[2] بحسب البيانات المحدثة للناتج المحلي الإجمالي بسنة الأساس 2023م.

كما تحسنت ظروف الأعمال التجارية في القطاع الخاص غير المنتج للنفط، حيث سجّل مؤشر **مديري المشتريات** في النصف الأول من العام 2025م نحو 57.6 نقطة، إذ لايزال المؤشر فوق المستوى المحايد 50 نقطة، والجدير بالذكر أنه بلغ أعلى قراءة في شهر يناير 2025م منذ 2014م عند 60.5 نقطة، مما يدل على التحسن في الطلبات الجديدة والتوسع في الإنتاج، وتحسن ظروف سوق العمل مع ارتفاع حجم التوظيف.

سجّل **الرقم القياسي لأسعار المستهلك** في النصف الأول من العام 2025م ارتفاعًا بنسبة 2.2% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، وذلك لارتفاع المستوى العام للأسعار في بعض الأقسام، مثل قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 7.0%. في حين سجّل **المؤشر العام لأسعار الجملة** في النصف الأول من العام 2025م ارتفاعًا بنسبة 1.7% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق.

انعكس الأداء الإيجابي للاقتصاد المحلي على بيانات سوق العمل[3]، إذ انخفض **معدل البطالة بين السعوديين** إلى 6.8% في الربع الثاني من عام 2025م مقارنة بمعدل 7.1% في الفترة المماثلة من العام السابق. فيما انخفض معدل البطالة الإجمالي إلى 3.2% في الربع الثاني من عام 2025م مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق عند 3.3%.

كما تُشير بيانات إحصاءات السجّلات الإدارية إلى نمو **أعداد العاملين السعوديين في القطاع الخاص** بنهاية الربع الثاني من عام 2025م بنسبة 6.2% وبحوالي 144.1 ألف عامل مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، ليصل الإجمالي إلى 2.5 مليون موظف وموظفة في القطاع الخاص.

شهد **الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص** في شهر يونيو 2025م ارتفاعًا بنسبة 14.1% على أساس سنوي، ليصل إلى مستويات قياسية بقيمة 2.96 تريليون ﷼. هذا الارتفاع الكبير يؤكد توسع القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية المختلفة من خلال توفير التمويل الذي يعزز الاستثمار والاستهلاك داخل الاقتصاد. كما بلغ نمو حجم **الائتمان الممنوح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية**

[3] البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء.

الصغر المقدم من القطاع البنكي 32.2% على أساس سنوي ليصل إلى 365 مليار ﷼ سعودي في الربع الأول من عام 2025م. يبرز هذا التمويل بوصفه عنصرًا حيويًا في دفع عجلة التوسع الاقتصادي، حيث يوفر الدعم اللازم لتعزيز مستويات الاستثمار والاستهلاك في مختلف القطاعات.

سجّل القطاع المصرفي نموًا في إجمالي **الموجودات** في شهر يونيو من العام 2025م بمقدار 14.1% ليصل إلى 4.8 تريليون ﷼ مقارنة بنحو 4.2 تريليون ﷼ للفترة المماثلة من العام السابق، هذا النمو يعكس ديناميكية القطاع المصرفي وقدرته على التوسع، مدعومًا بتزايد الطلب على التمويل؛ إذ تمثل محفظة القروض ما يزيد على 65% من إجمالي الموجودات. ويشكل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص النسبة الأكبر من إجمالي الائتمان بنسبة 92.9%.

تعد القروض العقارية محركًا أساسيًا للنمو في الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص، إذ بلغت قيمتها 932 مليار بنهاية الربع الثاني من عام 2025م لتشكل ما نسبته 32% من إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص. حيث نمت **القروض العقارية للأفراد** بنسبة 11.3% للربع الثاني من عام 2025م وبلغت نسبة نمو **القروض العقارية للشركات** 26% للفترة نفسها. يظهر هذا النمو تأثيرًا إيجابيًا على الأفراد من خلال زيادة نسبة التملك وتحقيق الاستقرار السكني.

القروض العقارية

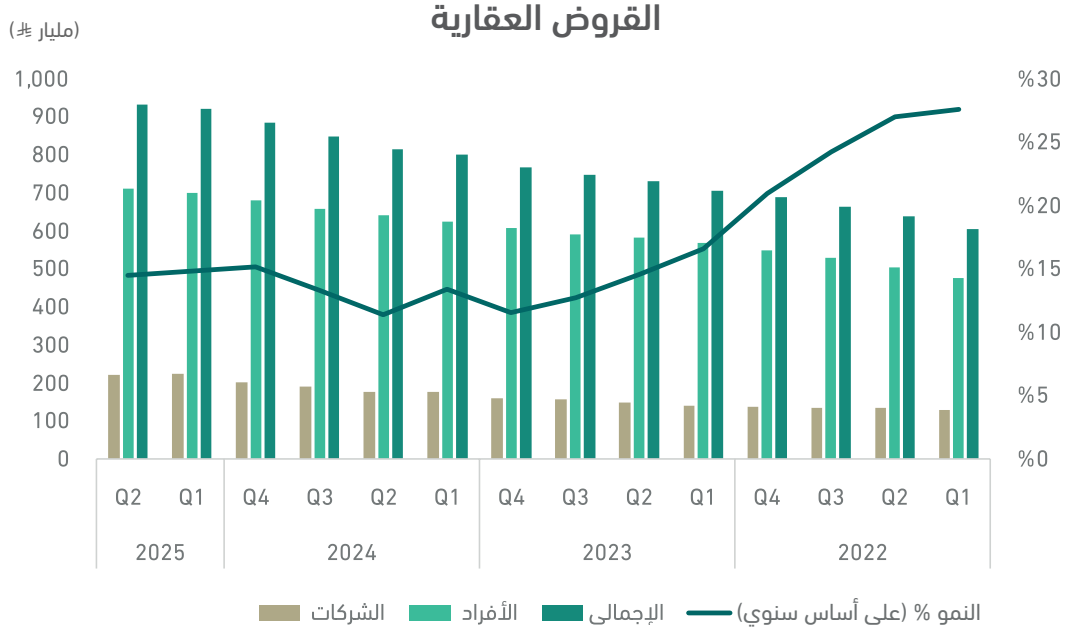

المصدر: البنك المركزي السعودي

ويوضح الرسم البياني الآتي نسب نمو كل من (الموجودات- والائتمان الممنوح للقطاع الخاص- والقروض الاستهلاكية) حتى الربع الثاني من العام 2025م:

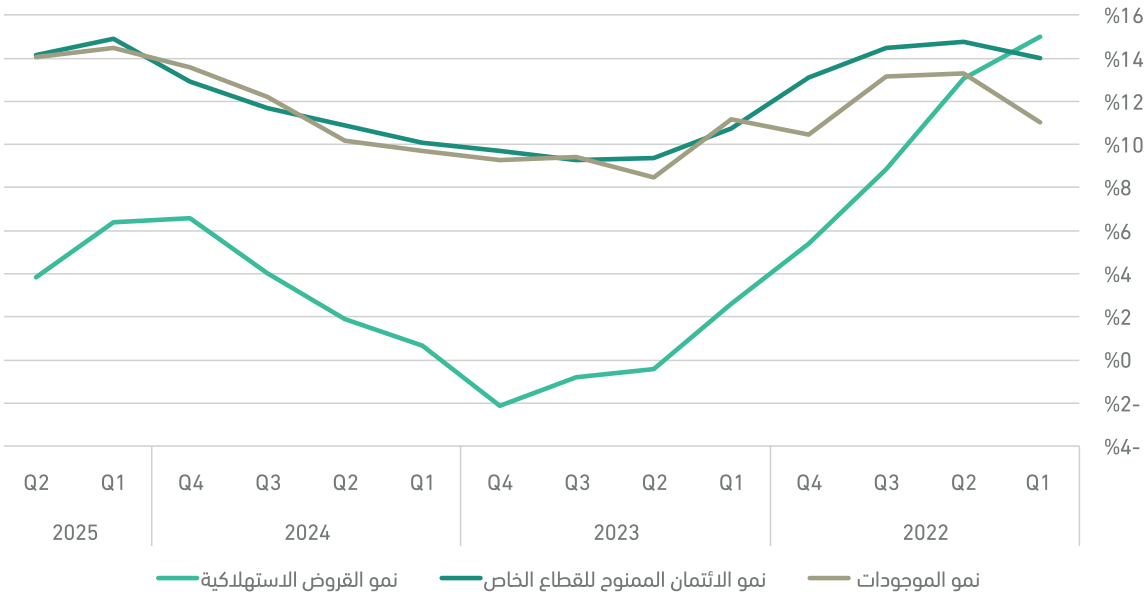

المصدر: البنك المركزي السعودي

تطورات السوق الرئيسة (تاسي)

انخفض **مؤشر السوق الرئيسة (تاسي)** بنسبة 4.4% بنهاية النصف الأول من العام 2025م مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، إذ أغلق المؤشر عند مستوى 11,164 نقطة بنهاية النصف الأول منخفضًا بمقدار 516 نقطة عن الفترة المماثلة من العام السابق. فيما كانت أعلى نقطة إغلاق وصل إليها المؤشر منذ بداية العام في تاريخ 10 فبراير 2025م إذ أغلق المؤشر عند مستوى 12,472 نقطة.

وارتفع عدد **الشركات المدرجة في مؤشر السوق الرئيسة (تاسي)**، في النصف الأول من العام 2025م ليصل إلى 256 شركة مقارنة بـ 238 شركة مدرجة للفترة المماثلة من العام السابق.

وبالنظر إلى نسب الملكية، بلغت **نسبة الأسهم المملوكة للمستثمرين الأجانب في السوق الرئيسة (تاسي)** في النصف الأول من العام 2025م حوالي 11.6% من إجمالي الأسهم الحرة، وشكلت نسبة **ملكية السعوديين** 86.9%، فيما

بلغت نسبة **ملكية الخليجيين** 1.4%. الجدير بالذكر أن هيئة السوق المالية اعتمدت تعديلات على الحسابات الاستثمارية، حيث تتيح للمقيمين في دول مجلس التعاون الاستثمار مباشرة في السوق السعودي حتى بعد عودتهم إلى بلدانهم.

ويوضح الرسم البياني الآتي أداء مؤشر السوق الرئيسة (تاسي) في النصف الأول من العام 2025م:

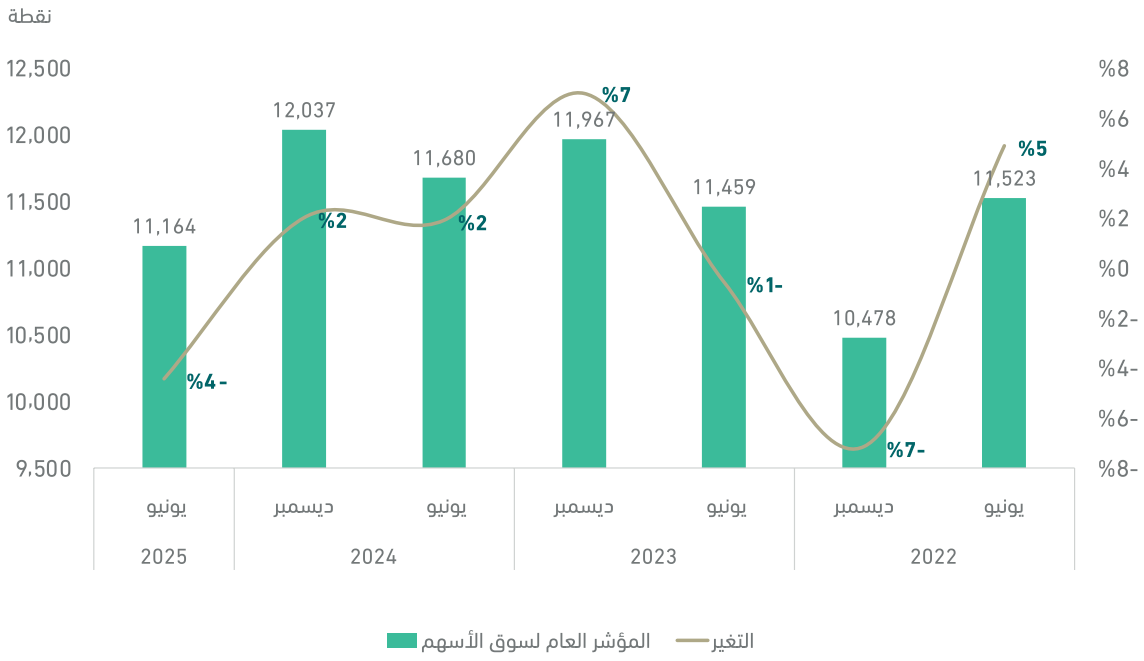

المصدر: تداول

تقديرات المؤشرات الاقتصادية في عام 2025م

أشارت التقديرات الأولية **للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** لعام 2025م إلى تحقيق نمو يصل إلى 4.4% وهو أقل من المقدّر في ميزانية عام 2025م البالغ 4.6%، ومن المتوقع أن يُسجّل **الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية** لعام 2025م نموًا بنحو 5.0%، ويعود هذا النمو إلى تعزيز التنوع الاقتصادي وتحفيز الاستثمار في القطاعات الواعدة، وتحسين بيئة الأعمال بما يتماشى مع رؤية السعودية 2030.

- القطاع الصناعي والصادرات الصناعية

ونظـرًا لأهميـة تطويـر القطـاع الصناعـي وأثـره علـى التنويـع الاقتصـادي، ضخَّـت الحكومـة اسـتثمارات نوعيـة لتطويـر بنية تحتيـة متكاملـة قوية، عبـر بناء مـدن صناعية وتجمعـات متخصصة، تسـتهدف رفع القيمـة المضافة فـي الصناعة الوطنيـة، وتوطين تقنيـات التصنيع المتقدمـة. ووفقًا لأحـدث البيانات الصادرة عـن وزارة الصناعـة والثروة المعدنيـة فـي يوليـو 2025م فإن عـدد المصانـع فـي المملكة تجـاوز 12 ألـف مصنع حاليًـا، فـي حيـن تسـتهدف وزارة الصناعـة توسـيع القاعـدة الصناعيـة وزيـادة عـدد المصانـع إلـى 36 ألف مصنـعٍ بحلول عـام 2035م. كمـا بلغ معـدل النمو فـي القطاع الصناعـي 3.4% خـلال النصـف الأول مـن عـام 2025م علـى أسـاس سـنوي، ومـن المتوقـع أن يواصل **نشـاط الصناعـات التحويلية** تحقيـق نمو إيجابـي مدعومًـا بتنفيذ الإسـتراتيجية الوطنيـة للصناعـة، التـي تهـدف إلى رفـع الناتـج المحلـي الصناعـي ليبلغ نحو 895 مليار ﷼ بحلـول 2030، إلـى جانب مضاعفة قيمـة الصـادرات الصناعية لتصل إلـى 557 مليار ﷼ فـي العام نفسـه.

- دور صنـدوق الاسـتثمارات العامـة وصنـدوق التنميـة الوطنـي فـي دعـم النمو وتمكيـن القطـاع الخاص

كمـا يواصـل صنـدوق الاسـتثمارات العامة، وصنـدوق التنميـة الوطني تقديـم الدعم للنمـو الاقتصـادي، إذ يسـتهدف صنـدوق الاسـتثمارات العامـة أن يسـاهم تراكميًـا فـي الناتـج المحلـي غيـر النفطـي بنحـو 1.2 تريليـون ﷼ حتى نهايـة عـام 2025م. حيث واصـل صنـدوق الاسـتثمارات العامـة تنفيـذ مشـاريعه الإسـتراتيجية الهادفـة لتعزيـز التنويـع الاقتصـادي وتحفيـز النمو المسـتدام. ومـن أبرز المبـادرات إطلاق شـركة لإدارة وتنفيـذ معـرض إكسـبو 2030 الريـاض خـلال النصـف الأول مـن عـام 2025م، وتطويـر مشـاريع طاقـة متجـددة بالشـراكة مـع القطـاع الخـاص. كمـا سـاهم الصنـدوق فـي دعـم التحـول الرقمـي بموجـب اتفاقيـة وقّعهـا الصنـدوق مـع شـركة "عِلـم" فـي يناير 2025م، لدعـم تطـوّر منظومـة الاتصـالات وتقنية المعلومـات محليًا، مـن خلال تمكين التحـول الرقمـي وتوطيـن التقنيـة، عبـر اسـتحواذ "عِلـم" علـى "ثقـة" مقابـل 3.4 مليـار ﷼، بمـا يسـهم فـي تعزيز الابتـكار المحلي. كمـا أطلق الصندوق اسـتثماراته في شـركة هيومين خـلال مايـو 2025م، المتخصصـة فـي تطويـر تقنيـات الـذكاء الاصطناعـي،

بما يسهم في ترسيخ مكانة المملكة كمركز تنافسي عالمي في هذا المجال. بالإضافة إلى توسيع نطاق استثماراته في القطاعات الرياضية والسياحية وتعكس هذه الجهود دور الصندوق المحوري في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

كما يركّز صندوق التنمية الوطني على تمكين القطاع الخاص ودعم المشاريع ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي العالي، بما يسهم في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030. فقد حقق صندوق التنمية الوطني عبر صناديقه المتخصصة منجزات نوعية خلال عام 2025م، تتمثل في دعم القطاعات الاقتصادية والتنموية ذات الأولوية، شملت: الزراعة، والصناعة، والسياحة، والإسكان، والبنية التحتية.

كما حققت الصناديق التنموية التابعة لصندوق التنمية الوطني إنجازات بارزة شملت: رفع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي من 3.6% عام 2016م إلى 11% في 2024م عبر صندوق التنمية الزراعية، واعتماد أكثر من 88 مليار ﷼ قروضًا لدعم قطاعات الصناعة والطاقة والتعدين والخدمات اللوجستية من خلال صندوق التنمية الصناعية السعودي، ورفع مساهمة المحتوى المحلي في المشاريع الخارجية إلى 81% عبر الصندوق السعودي للتنمية، إضافة إلى إيداع مبلغ بحوالي 6.2 مليار ﷼ لدعم المستفيدين من برنامج الدعم السكني عبر صندوق التنمية العقارية، وخدمة أكثر من 19.9 مليون مستفيد وصرف 78.6 مليار ﷼ لبرامج نوعية عبر صندوق تنمية الموارد البشرية.

- الاستهلاك الخاص ومواسم السياحة كمحركات للنمو

وعند النظر لتقديرات نهاية العام 2025م، تم افتراض استمرار النمو في **الاستهلاك الخاص** نتيجة التحسن المستمر في معدلات التوظيف، وأثرها المباشر على زيادة دخل الأسر. أيضًا استمرار مواسم السعودية والفعاليات المصاحبة لها والجاذبة للقاطنين داخل المملكة إلى جانب جاذبيتها للسياح الأجانب من خارج المملكة، فقد احتلت المملكة المرتبة الثالثة عالميًا في نمو أعداد السيّاح الدوليين في الربع الأول من العام 2025م حيث سجّلت ارتفاعًا بنسبة 102% مقارنةً بالربع الأول من العام 2019م. والمرتبة الثانية على مستوى الشرق الأوسط للفترة نفسها وفقًا لتقرير باروميتر السياحة العالمية الصادر في شهر مايو 2025م من منظمة الأمم المتحدة للسياحة، وتجاوز حاجز المئة مليون

سائح للعام الثاني على التوالي حيث بلغ إجمالي عدد السياح في عام 2024م حوالي 116 مليون سائح بنسبة نمو بلغت 6% مقارنةً بعام 2023م. مُعززةً بذلك مكانتها الريادية في المشهد السياحي العالمي والإقليمي. ويؤكّد تصدر المملكة للمؤشرات السياحية العالمية فاعلية الجهود التي تبذلها لتطوير القطاع السياحي، وسيرها بخطى ثابتة نحو تحقيق المستهدفات السياحية الطموحة التي وضعتها رؤية السعودية 2030. حيث تستهدف استضافة ما يقارب 150 مليون سائح في العام 2030م، مما دعم نمو الإنفاق الاستهلاكي؛ الأمر الذي أسهم في التأثير إيجابًا على بند السفر في ميزان المدفوعات في الربع الأول من العام 2025م، ليحقق صافي البند فائضًا يُقدر بحوالي 27 مليار ﷼ وبنسبة نمو بلغت 12% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق.

إضافة إلى ذلك، شهد النصف الأول من العام 2025م موسم الحج حيث بلغ إجمالي **أعداد الحجاج** لعام 1446هـ حوالي 1.7 مليون حاجٍ وحاجة، إضافة إلى تزايد في أعداد المعتمرين وزوار المسجد النبوي الشريف حيث بلغ اجمالي المعتمرين خلال شهر رمضان ما يزيد عن 16 مليون معتمر في 2025م، إذ تهدف الحكومة إلى تعزيز الطاقة الاستيعابية عبر برنامج خدمة ضيوف الرحمن. حيث يتمثل دور البرنامج في إتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من المسلمين لأداء النسك والزيارة على أكمل وجه، والعمل على إثراء وتعميق تجربتهم لاستقبال نحو 30 مليون معتمر سنويًا بحلول العام 2030م.

- الإسكان والتنمية العقارية

ومن العناصر الداعمة للنمو استمرار تنفيذ **برنامج الإسكان** -أحد برامج رؤية السعودية -2030 بهدف استمرارية تطوير القطاع العقاري واستدامته، إذ سيواصل برنامج الإسكان في المرحلة القادمة جهوده لرفع نسبة تملك الأسر السعودية للمساكن إلى نسبة 70% بحلول العام 2030م، والجدير بالذكر أن نسبة تملك الأسر السعودية للمساكن تظهر تقدمًا ملحوظًا لتصل إلى 65.4% بنهاية عام 2024م.

وفي ظل هذه التطورات من المتوقع أن يُسجّل **مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك (معدل التضخم)** مستويات نمو مستقرة عند 2.3% كمتوسط لعام 2025م.

تقديرات أبرز المؤشرات الاقتصادية

(نسبة مئوية مالم يذكر غير ذلك)

المؤشرات الاقتصادية	فعلي **		الميزانية	توقعات*
	2023	2024	2025	2025
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	**%0.5**	**%2.0**	**%4.6**	**%4.4**
نمو الأنشطة غير النفطية	%7.0	%5.2	%4.3	%5.0
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار ﷼)	**4,570**	**4,649**	**4,352**	**4,600**
نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	%1.7-	%1.7	%6.4-	%1.1-
التضخم	**%2.3**	**%1.7**	**%1.9**	**%2.3**

* توقعات أولية
** المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

ثانيًا: تطورات المالية العامة وتوقعاتها

تواصل حكومة المملكة تنفيذ إستراتيجياتها الهادفة للتحول الاقتصادي وتعزيز استدامة المالية العامة، وتحقيق المستهدفات التنموية الشاملة التي تدعم مرونة الاقتصاد وتعزز متانته، فالحكومة بذلت جهودها خلال الأعوام السابقة في تطوير أداء المالية العامة للمملكة مستفيدة من الحيّز المالي المتاح لتسريع تحقيق التنمية الشاملة في المملكة، وذلك في إطار يضمن تحقيق الاستدامة المالية، مع الحفاظ على مستويات معتبرة من الاحتياطيات الحكومية، ومستويات مستدامة من الدين العام.

01

تطورات أداء الإيرادات وتوقعات نهاية العام

سجّل **إجمالي الإيرادات** في النصف الأول من العام 2025م حوالي 565 مليار ﷼، بانخفاض نسبته 12.6% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، وذلك نتيجة انخفاض **الإيرادات النفطية** بنسبة 23.6%؛ متأثرة بانخفاض أسعار البترول خلال العام الحالي، بالإضافة إلى تحصيل توزيعات أرباح مرتبطة بالأداء أعلى خلال النصف الأول من العام السابق 2024م مقارنةً بما تم تحصيله في النصف الأول من العام 2025م. في المقابل حققت **الإيرادات غير النفطية** ارتفاعًا بنسبة 4.6% عن الفترة المماثلة نتيجة تحسن الأنشطة الاقتصادية غير النفطية. كما يُتوقع أن يبلغ **إجمالي الإيرادات** لعام 2025م حوالي 1,091مليار ﷼ بانخفاض نسبته 13.3% مقارنة بالعام السابق وبانخفاض نسبته 7.8% مقارنة بالميزانية المعتمدة.

وفيما يأتي شرح لأداء أهم بنود الإيرادات الرئيسة وفقًا لتصنيف إحصاءات مالية الحكومة (GFS 2014):

الضرائب

سجّلت **إيرادات الضرائب** للنصف الأول من العام 2025م نحو 209 مليار ﷼ وذلك بارتفاع نسبته 5.2% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، ومن المتوقع أن تُسجّل **الإيرادات الضريبية** لعام 2025م حوالي 394 مليار ﷼ بارتفاع نسبته 3.9% عن المقدر في الميزانية؛ نتيجة استمرار التحسن في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، بالإضافة إلى الجهود والمبادرات التي قامت بها الحكومة التي تشمل استمرار تطوير الإدارة الضريبية.

وفيما يتعلق **بالضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية** بلغت الإيرادات نحو 20 مليار ﷼ للنصف الأول من العام 2025م مرتفعة بنسبة 5.3% عن الفترة المماثلة من العام السابق؛ ويعود ذلك إلى ارتفاع إيرادات ضريبة دخل الشركات بنسبة 9.0% وبنحو 13.6 مليار ﷼، مقارنة بنحو 12.5 مليار ﷼ في الفترة المماثلة من العام السابق؛ وذلك لتحسن أداء بعض القطاعات الاقتصادية. ومن المُتوقع أن تحقق **الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية** حوالي 32 مليار ﷼ لعام 2025م مُسجّلةً ارتفاعًا بنسبة 4.4% مقارنة بالمقدر في الميزانية.

كما سجّلت الإيرادات من **الضرائب على السلع والخدمات** نحو 147 مليار ﷼ للنصف الأول من العام 2025م، حيث ارتفعت بنسبة 4.6% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق؛ ويعود ذلك بشكل رئيس إلى الأداء الإيجابي للنشاط الاقتصادي وارتفاع كلًا من الاستهلاك والاستثمار الخاص. كما يُتوقع أن يُسجّل إجمالي **الضرائب على السلع والخدمات** لعام 2025م نحو 298 مليار ﷼ بارتفاع نسبته 2.8% عن المقدر في الميزانية.

وبالنسبة **للضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم الجمركية)** فقد بلغت نحو 12 مليار ﷼ للنصف الأول من العام 2025م مرتفعة بنسبة 3.4% عن الفترة المماثلة من العام السابق، كما تجدر الإشارة إلى ارتفاع إجمالي الواردات السلعية حتى النصف الأول من العام 2025م بنسبة 11.8% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق حسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء؛ نتيجة ارتفاع الواردات المرتبطة الاستثمار. ويُتوقع أن تبلغ **إيرادات الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم الجمركية)** لعام 2025م نحو 27 مليار ﷼ مرتفعة بنسبة 17.4% عن المقدر في الميزانية، مدفوعةً باستمرار نمو الواردات المرتبط بتحسن الأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى تنفيذ المشاريع الكبرى وزيادة الطلب على السلع الرأسمالية.

كما سجّلت إيرادات **الضرائب الأخرى (منها: الزكاة)** في النصف الأول من العام 2025م حوالي 31 مليار ﷼ بارتفاع نسبته 8.4% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، ويعود ذلك إلى تحسن أداء بعض القطاعات الاقتصادية مثل: قطاع الأنشطة المالية، والتأمين وتحصيل مبالغ مستحقة عن فترات سابقة. ومن المُتوقع أن تُسجّل **الضرائب الأخرى** لعام 2025م نحو 37 مليار ﷼ بارتفاع نسبته 4.6% مقارنةً بالمقدر في الميزانية.

الإيرادات الأخرى

بلغ إجمالي **الإيرادات الأخرى** للنصف الأول من العام 2025م حوالي 356 مليار ﷼ بانخفاض نسبته 20.6% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق؛ ويعود ذلك إلى انخفاض الإيرادات النفطية التي سجّلت حوالي 302 مليار ﷼ حتى نهاية النصف الأول من العام 2025م بانخفاض نسبته 23.6% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق؛ متأثرة بانخفاض أسعار البترول خلال العام الحالي، بالإضافة إلى تحصيل توزيعات أرباح مرتبطة بالأداء أعلى خلال النصف الأول من العام السابق 2024م مقارنة بما تم تحصيله في النصف الأول من العام 2025م وتجدر الإشارة إلى أن متوسط أسعار البترول انخفض بنحو 14.3% إذ بلغ المتوسط نحو 72.0 دولار للبرميل حتى نهاية النصف الأول من العام 2025م، في حين بلغ متوسط أسعار البترول حوالي 83.8 دولار للبرميل خلال الفترة المماثلة من العام السابق. كما بلغ متوسط إنتاج البترول 9.1 مليون برميل يوميًا حتى نهاية النصف الأول من العام 2025م مقارنةً بمتوسط إنتاج 9.0 مليون برميل يوميًا للفترة المماثلة من العام السابق. ومن المتوقع أن تبلغ **الإيرادات الأخرى** لعام 2025م حوالي 697 مليار ﷼ بانخفاض نسبته 13.4% مقارنةً بالمقدر في الميزانية.

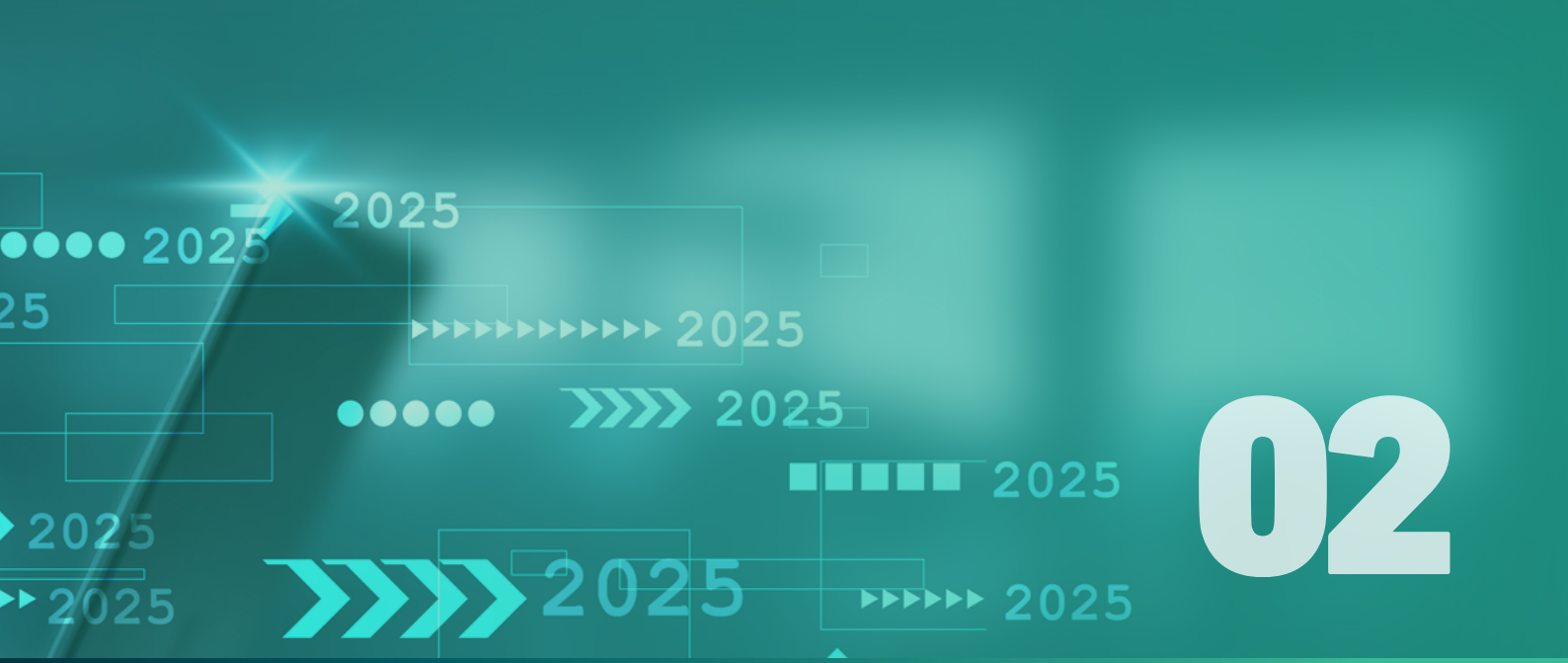

02

تطورات أداء النفقات وتوقعات نهاية العام

بلغ **إجمالي النفقات** خلال النصف الأول من العام 2025م نحو 658 مليار ﷼، بانخفاض نسبته 2.4% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق؛ حيث سجّلت النفقات التشغيلية ارتفاعًا بنسبة 2.7%. في المقابل، انخفضت النفقات الرأسمالية بنسبة 31.9% مما أدى إلى انخفاض إجمالي النفقات مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق. إضافة إلى أن نسبة ما أُنفق حتى النصف الأول بلغت 51.2% من إجمالي الميزانية المعتمدة.

ومن المتوقع أن يُسجّل **إجمالي النفقات** لعام 2025م ارتفاعًا بنسبة 4.0% عن الميزانية المعتمدة ليصل إلى 1,336 مليار ﷼؛ نتيجة لاتباع سياسة مالية معاكسة للدورة الاقتصادية، ونتيجة لمواصلة الحكومة تنفيذ البرامج التحولية والمشاريع الإستراتيجية، الهادفة إلى دفع عجلة التنمية في مختلف القطاعات، وتوسيع نطاق التنويع الاقتصادي، بالإضافة إلى استكمال مسار الإصلاحات الهيكلية بالتوازي مع تحفيز النمو الاقتصادي. كما تواصل الحكومة العمل على تعزيز منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية بوصفها أولوية محورية ضمن سياساتها، لضمان وصول الدعم لمستحقيه وتحقيق أثرًا مستدامًا على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، مع التركيز على رفع مستوى جودة الخدمات العامة، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز خدمات الرعاية الصحية، بما يسهم في تحسين جودة الحياة للمواطنين والمقيمين. إضافة إلى ذلك، تتواصل الجهود لرفع إسهام القطاع الخاص في النمو الاقتصادي، من خلال توفير ممكنات فعّالة تعزز من دوره كشريك رئيسي في التنمية، إلى جانب تطوير بيئة أعمال تنافسية ومحفّزة تسهم في استقطاب الاستثمارات النوعية وتحقيق مستهدفات النمو المستدام.

النفقات التشغيلية

بلغ إجمالي **النفقات التشغيلية** خلال النصف الأول من العام 2025م نحو 591 مليار ﷼، بارتفاع نسبته 2.7% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق؛ ويعود ذلك إلى ارتفاع الإنفاق على باب **المنافع الاجتماعية** بنسبة 10.4%؛ ويأتي ذلك تعزيزًا لكفاءة منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية، كما شهد باب **تعويضات العاملين** ارتفاعًا بنسبة 3.3% مدفوعًا بأثر العلاوة السنوية. وفي السياق ذاته، ارتفع الإنفاق على باب **السلع والخدمات** بنسبة 1.4%؛ نتيجةً لارتفاع الصرف على شراء الأدوية وفواتير الخدمات العامة. في المقابل انخفض الصرف على باب **الإعانات** بنسبة 33.4% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق؛ ويعود الانخفاض إلى طبيعة الصرف على هذا الباب، مما قد يؤدي إلى تباين في توقيت الصرف. في المقابل سجّلت **نفقات التمويل** بنهاية النصف الأول من العام 2025م ارتفاعًا بنسبة 16.7% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق؛ نتيجة زيادة حجم محفظة الدين.

وفي ضوء تطورات الأداء الفعلي، من المتوقع أن تبلغ **النفقات التشغيلية** لعام 2025م حوالي 1,149 مليار ﷼، مرتفعة عن الميزانية المعتمدة بنسبة 4.3%، تعزى إلى توقع ارتفاع الإنفاق على باب **الإعانات** بنسبة 9.5% نتيجةً لدعم برنامج التنمية الريفية المستدامة وإعانة مربي الماشية والدواجن والأسماك؛ وذلك بهدف توطين وتعزيز الاستدامة الزراعية والحيوانية. بالإضافة إلى توقع ارتفاع باب **المنافع الاجتماعية** بنسبة 2.7%؛ ويأتي ذلك لاستمرار الحكومة في تعزيز كفاءة منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية. وفي المقابل يتوقع انخفاض في باب **السلع والخدمات** بنسبة تصل إلى 4.6%؛ تعزى لانخفاض الصرف على بعض النفقات التشغيلية.

النفقات الرأسمالية

بلغ إجمالي **النفقات الرأسمالية** خلال النصف الأول من العام 2025م نحو 68 مليار ﷼، بانخفاض نسبته 31.9% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق؛ وذلك نتيجة الأثر المالي لسداد تعويضات نزع الملكيات خلال النصف الأول من العام 2024م، مع استمرار التقدم خلال النصف الأول من العام المالي 2025م في تنفيذ المشاريع والإستراتيجيات الوطنية في المملكة؛ لتحقيق تنمية شاملة بما يحقق تنويع القاعدة الاقتصادية واستمرار دعم القطاعات الواعدة،

إضافة إلى تعزيز جودة الحياة، ومنها؛ مشاريع التوسعة السعودية الثالثة للمسجد الحرام، وتطوير البنية التحتية الأساسية لأراضي مشاريع الإسكان، ومشروع حديقة الملك سلمان، والرياض الخضراء، إضافة إلى المسار الرياضي، ومواسم السعودية، وتطوير محاور الطرق الدائرية الرئيسية بمدينة الرياض.

ومن المتوقع أن يصل إجمالي **النفقات الرأسمالية** لعام 2025م إلى نحو 187 مليار ﷼، مرتفعًا عن المعتمد له بداية العام بنسبة 2.0%؛ ويأتي ذلك ضمن توجه الحكومة لدعم القطاعات الواعدة وتنويع القاعدة الاقتصادية من خلال الإنفاق التحولي على الإستراتيجيات والمشاريع الكبرى وبرامج تحقيق رؤية السعودية 2030. كما تواصل الحكومة جهودها في رفع إسهام القطاع الخاص في النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تطوير بيئة استثمارية جاذبة لاستقطاب الاستثمارات النوعية الداعمة للنمو الاقتصادي المستدام.

الإنفاق على مستوى القطاعات

وعلى جانب الأداء الفعلي للنفقات على مستوى القطاعات، سجّل الإنفاق على القطاعات انخفاضًا في النصف الأول من العام 2025م بنسبة 2.4% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، وعلى مستوى القطاعات شهد **قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية** ارتفاعًا بنسبة 12.4% إذ بلغ المنصرف الفعلي حتى منتصف العام نحو 156 مليار ﷼؛ ويعزى هذا الارتفاع إلى الاستمرار في تعزيز منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية؛ وارتفاع النفقات على المستلزمات الطبية والأدوية. كما سجّل **قطاع الموارد الاقتصادية** ارتفاعًا بنسبة 12.3%، بنحو 46 مليار ﷼ مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، وذلك نتيجة إلى زيادة الصرف على العديد من البرامج وأبرزها برنامج تنافسية القطاع الصناعي. في وفي المقابل ارتفع الصرف على **القطاع العسكري** بنسبة 6.7% ليصل المنصرف الفعلي حتى منتصف العام إلى 111 مليار ﷼.

كما سجّل **قطاع الإدارة العامة** حتى منتصف العام ارتفاعًا بنسبة 5.3% في حين ارتفع الصرف على **قطاع التعليم** حتى منتصف العام ليبلغ نحو 104 مليار ﷼ بارتفاع طفيف عن مستوى الفترة المماثلة من العام السابق بنسبة 2.1%. وفي السياق

نفسه سجّل **قطاع الأمن والمناطق الإدارية** ارتفاعات طفيفة بنسبة 1.5% ليبلغ المنصرف حتى منتصف العام نحو 61 مليار ﷼.

في المقابل سجّل **قطاع البنود العامة** انخفاضًا بنسبة 26.5% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق ليبلغ المنصرف الفعلي على هذا القطاع حتى منتصف العام نحو 90 مليار ﷼؛ كما سجّل **قطاع الخدمات البلدية** انخفاضًا بنسبة 25.1% مقارنة بالمنصرف للفترة المماثلة من العام السابق ليبلغ المنصرف حتى منتصف العام نحو 43 مليار ﷼؛ وذلك نتيجة الإنفاق المرتبط بنزع الملكيات في العام السابق مقارنة بالعام الحالي لكلا القطاعين.

كما سجّل **قطاع التجهيزات الأساسية والنقل** انخفاضًا بنسبة 14.6%، ليبلغ حوالي 19 مليار ﷼ مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق؛ وذلك نتيجة أعمال الإنشاءات والتطوير لمطارات دولية تم الإنفاق عليها خلال العام المالي السابق.

وفيما يتعلق بجانب توقعات النفقات للعام 2025م، فمن المتوقع أن يُسجّل الصرف على **قطاع الخدمات البلدية** نحو 95 مليار ﷼ بارتفاع تبلغ نسبته 46.6% عن المعتمد في الميزانية؛ نتيجة لوجود مخصصات مبالغ ذات طبيعة غير متكررة تعود لنزع ملكيات تخص بوابة الدرعية. ومن المتوقع في **قطاع البنود العامة** أن تكون نسبة الصرف فيه مرتفعة بنحو 31.6% عن المعتمد في الميزانية ليصل إلى 253 مليار ﷼؛ وذلك نتيجة لاستكمال الصرف على المشاريع من أبرزها التوسعة السعودية الثالثة للمسجد الحرام. في حين من المتوقع انخفاض الصرف على **القطاع العسكري وقطاع التجهيزات الأساسية والنقل وقطاع الموارد الاقتصادية وقطاع الأمن والمناطق الإدارية** بنسبة 13.7% و11.5% و3.6% و3.1% على التوالي.

الإنفاق على مستوى القطاعات

(مليار ﷼ مالم يذكر غير ذلك)

القطاع	الميزانية المعتمدة 2025م	المنصرف الفعلي للنصف الأول 2025م	نسبة المنصرف من الميزانية	توقعات 2025م	نسبة التغير % (الميزانية المعتمدة 2025م - توقعات 2025م)	المنصرف الفعلي للنصف الأول 2024م	نسبة التغير % (المنصرف الفعلي للنصف الأول 2024م - المنصرف الفعلي للنصف الأول 2025م)
الإدارة العامة	44	30	%67	52	%16.6	28	%5.3
العسكري	272	111	%41	235	%13.7-	104	%6.7
الأمن والمناطق الإدارية	121	61	%50	118	%3.1-	60	%1.5
الخدمات البلدية	65	43	%67	95	%46.6	58	%25.1-
التعليم	201	104	%52	201	%0.3-	102	%2.1
الصحة والتنمية الاجتماعية	260	156	%60	262	%1.0	139	%12.4
الموارد الاقتصادية	87	46	%53	84	%3.6-	41	%12.3
التجهيزات الأساسية والنقل	42	19	%44	37	%11.5-	22	%14.6-
البنود العامة	192	90	%47	253	%31.6	122	%26.5-
المجموع	1,285	658	%51	1,336	%4.0	675	%2.4-

المصدر: وزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

03

تطورات أداء الدين والتمويل وتوقعات نهاية العام

سجّلت الميزانية **عجزًا** في النصف الأول من العام 2025م بنحو 93 مليار ﷼ مقارنة بعجز نحو 28 مليار ﷼ للفترة المماثلة من العام السابق؛ ويعود ذلك إلى انخفاض الإيرادات النفطية، واستمرار الإنفاق نتيجة لاتباع سياسة مالية معاكسة للدورة الاقتصادية، وتسريع تنفيذ المشاريع والبرامج والمبادرات ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي المستدام.

عجز الميزانية بنهاية النصف الأول من العام 2025م مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق

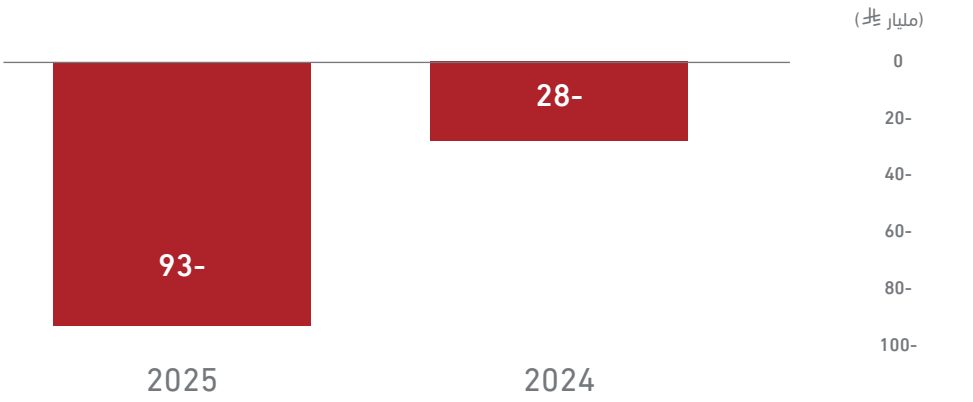

المصدر: وزارة المالية

بلغت **عمليات التمويل الحكومية** شاملة عمليات إعادة الشراء المبكر المحلية والتمويل الحكومي البديل في النصف الأول من العام 2025م نحو 252 مليار ﷼، منها عمليات محلية بلغت قيمتها نحو 198 مليار ﷼، وإصدارات خارجية بلغت قيمتها نحو 54 مليار ﷼، وبلغ إجمالي **سداد أصل الدين** في النصف الأول من العام 2025م نحو 81 مليار ﷼، منه سداد أصل الدين المحلي بنحو 65 مليار ﷼، يشمل مبالغ عملية السداد المبكر لجزء من استحقاقات الدين القائمة للعام 2025م والأعوام القادمة بنحو 60 مليار ﷼، فيما بلغ سداد أصل الدين الخارجي نحو 17 مليار ﷼. وبذلك بلغ **رصيد الدين العام** بنهاية النصف الأول من العام 2025م نحو 1,386 مليار ﷼ في حين كان رصيد الدين العام في الفترة المماثلة من العام السابق نحو 1,149 مليار ﷼.

سداد أصل الدين بنهاية النصف الأول من العام 2025م
مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق

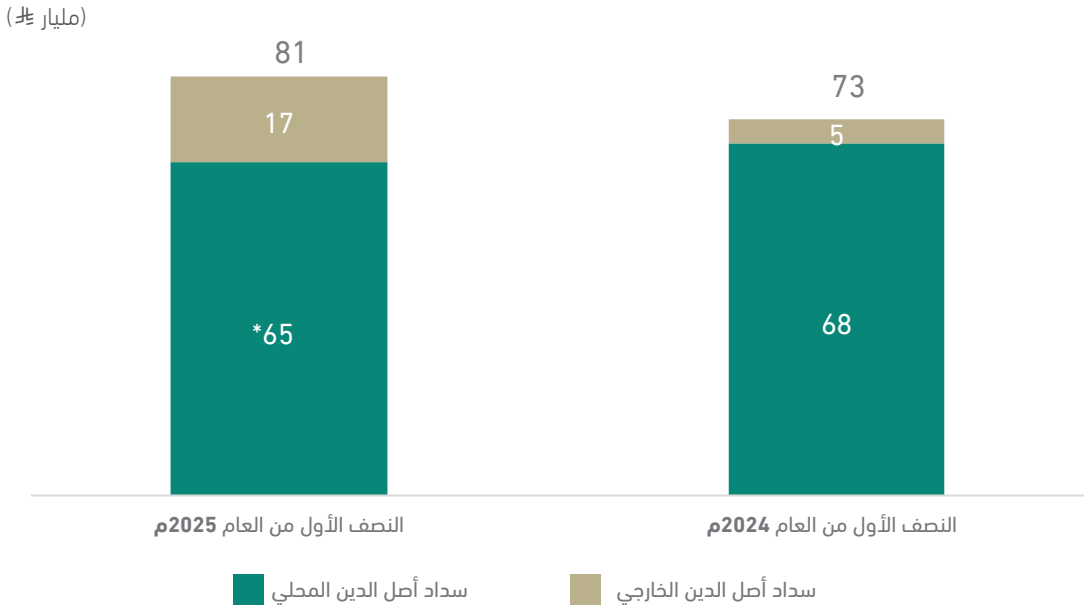

المصدر: وزارة المالية

*تشمل على عملية شراء مبكر للجزء من استحقاقات الدين القائمة للأعوام 2025م، 2026م، 2027م، 2028م، 2029م بنحو 60 مليار ﷼.

رصيد الدين العام بنهاية النصف الأول من العام 2025م مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق

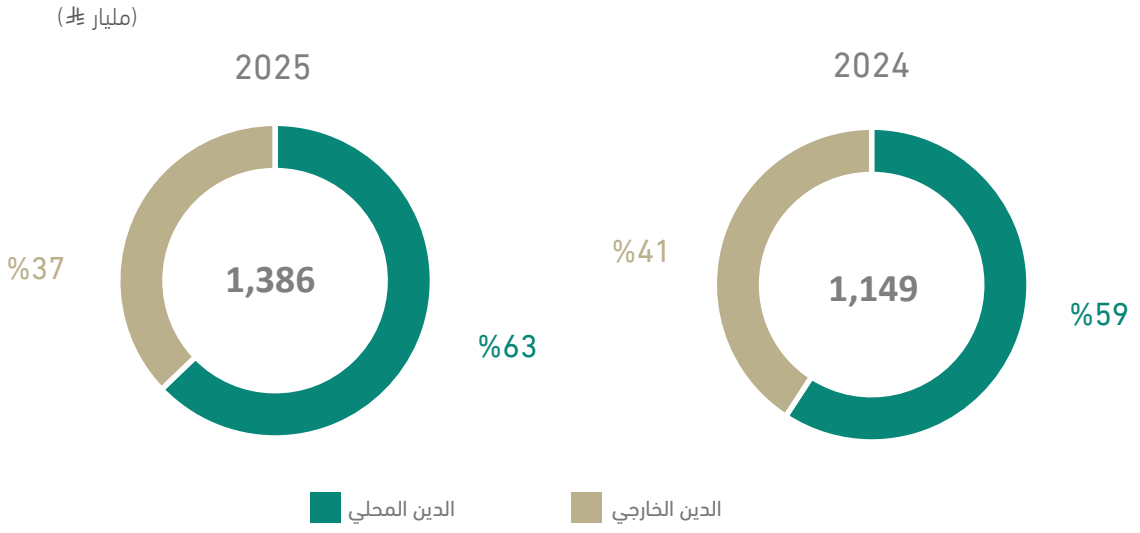

المصدر: وزارة المالية

بلـغ **متوسـط معـدل العائد** علـى الإصـدارات المحليـة والخارجيـة التي أصـدرت في النصـف الأول مـن العـام 2025م حوالـي 5.1%، وبلـغ متوسـط معـدل العائـد علـى الإصـدارات المحليـة والخارجيـة التي أصدرت في الفترة المماثلة من العام السـابق حوالي 5.2%، حيـث شـهدت معـدلات الإقراض بين البنوك السـعودية لثلاث أشـهر (السـايبور) انخفاضًـا بنهايـة النصـف الأول من العام 2025م لتصل إلى حوالـي 5.4% مقارنة بحوالي 6.3% للفتـرة المماثلـة من العام السـابق.

ونتيجـة لمـا تتمتـع بـه الماليـة العامـة فـي المملكـة مـن مرونـة عاليـة قـادرة علـى الاسـتجابة للتطورات الاقتصادية والمالية محليًا وعالميًا، مما يُسـهم في المحافظة على المكتسـبات وتعزيـز القـدرة علـى الاسـتجابة للمتغيرات، قامـت الحكومة خـلال الأعوام السـابقة بتسـريع تنفيـذ العديد من البرامـج والمشـاريع التحويلية التي تهـدف إلى تنويع القاعـدة الاقتصادية، وتحفيز الاسـتثمار، وتسـريع وتيـرة التحول بما يتماشـى مع أهداف رؤيـة السـعودية 2030، وسـتُعظم الحكومـة الفائـدة مـن حيزهـا المالـي لتعزيـز جهـود التنويـع الاقتصادي، إذ تُشـير التقديـرات المحدثة لميزانية العـام 2025م إلى تحقيق **عجز فـي الميزانيـة** بنحـو 245 مليـار ﷼ (أي ما يعـادل 5.3% مـن الناتج المحلـي الإجمالي)؛ وذلـك بسـبب انخفاض أسعار البترول وتسـريع وتيرة الإنفاق علـى البرامـج والمشـاريع التنمويـة والاجتماعية، وعليه، بادرت الحكومة بشـكل اسـتباقي بتنفيـذ عمليات تمويلية إضافيـة عبـر قنوات التمويـل الخاصة كما ستسـتمر الحكومة في عمليـة الاقتراض لتلبية الاحتياجـات التمويليـة المتوقعـة لعـام 2025م، من خـلال التركيز على قنوات الأسـواق المحليـة والخاصـة لمواصلة دعم أولويـات الإنفاق وتلبية احتياجات التمويل والاسـتفادة مـن الفـرص المتاحة في الأسـواق، ومـن المتوقع أن تظـل خطط التمويل من الأسـواق الدوليـة دون تغييـر عمـا هـو معلـن مسـبقًا في خطـة الاقتراض السـنوية للعـام المالي 2025م بمـا يضمـن صافي إصدارات من الأسـواق الدولية عند مسـتويات أقل من العام السابق. وبذلـك من المتوقع أن يبلـغ **رصيـد الديـن العـام** بنهايـة العـام 2025م نحو 1,457 مليـار ﷼ (أي مـا يعـادل 31.7% من الناتج المحلـي الإجمالي).

وبلـغ **رصيـد الاحتياطيـات الحكوميـة** لـدى البنـك المركـزي السـعودي بنهايـة النصـف الأول مـن العـام 2025م نحـو 397 مليـار ﷼ مقارنة بنحـو 394 مليـار ﷼ في الفتـرة المماثلة مـن العام السـابق. كمـا تسـتهدف السياسـة الماليـة المحافظة على المركـز المالي وتحقيـق الاسـتدامة الماليـة عبر الحفـاظ علـى مسـتويات معتبرة مـن الاحتياطيات الحكوميـة؛ فمـن المتوقع أن يبلغ **رصيـد الاحتياطيات الحكوميـة** بنهاية العـام 2025م نحـو 390 مليـار ﷼.

ويوضـح الشـكل البيانـي الآتـي تطـورات حجـم الديـن العـام الفعليـة للأعـوام 2021-2024م والمتوقعـة لعـام 2025م مقارنـة بتقديـرات الميزانيـة.

تطورات حجم الدين العام للأعوام 2021-2025م

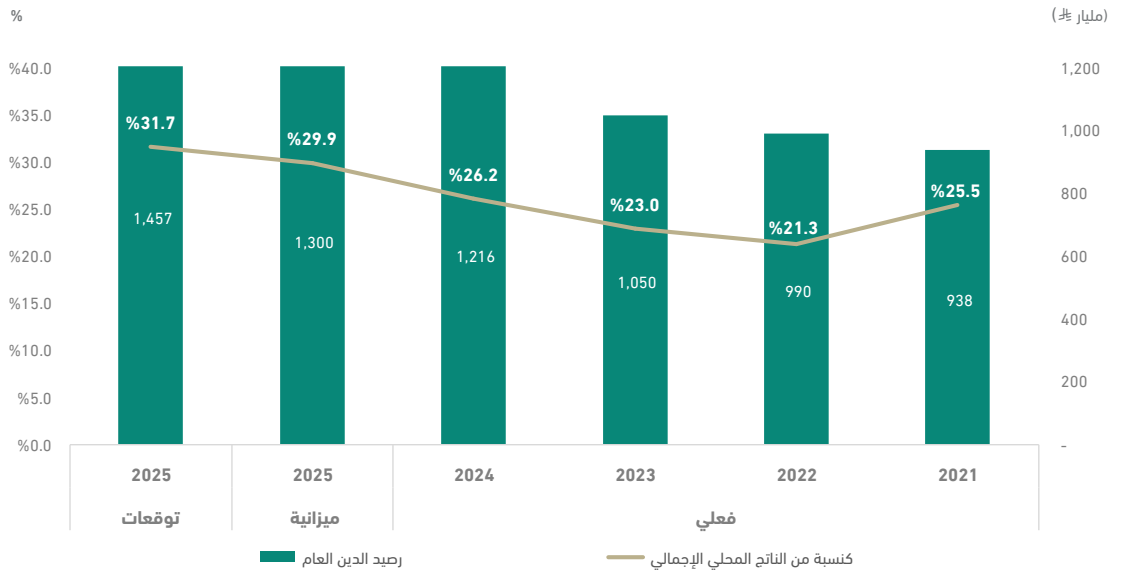

المصدر: وزارة المالية

ملاحظـة: الناتـج المحلـي الإجمالـي الاسـمي بحسـب بيانـات الهيئة العامـة للإحصـاء للأرقام الفعليـة المحدثـة والناتـج المحلـي الإجمالي لعام 2025م بحسـب تقديـرات الميزانيـة المحدثة.

تطورات أداء المالية العامة (نصف السنوي)

(مليار ﷼ مالم يذكر غير ذلك)

	يناير - يونيو 2024	يناير - يونيو 2025	التغير السنوي
الإيرادات			
إجمالي الإيرادات	**647**	**565**	**%12.6-**
الضرائب	**199**	**209**	**%5.2**
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	19	20	%5.3
الضرائب على السلع والخدمات	140	147	%4.6
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	11	12	%3.4
ضرائب أخرى	28	31	%8.4
الإيرادات الأخرى	**448**	**356**	**%20.6-**
النفقـات			
إجمالي النفقات	**675**	**658**	**%2.4-**
المصروفات (النفقات التشغيلية)	**575**	**591**	**%2.7**
تعويضات العاملين	277	286	%3.3
السلع والخدمات	136	138	%1.4
نفقات تمويل	21	24	%16.7
الإعانات	21	14	%33.4-
المنح	2	1	%59.4-
المنافع الاجتماعية	63	70	%10.4
مصروفات أخرى	55	57	%4.5
الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)	**99**	**68**	**%31.9-**
عجز/ فائض الميزانية			
عجز/ فائض الميزانية	**28-**	**93-**	**-**
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي*	%0.6-	%2.0-	-
الدين والأصول			
الدين العام	**1,149**	**1,386**	**20.6%**
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي*	%24.7	%30.1	-
الاحتياطيات الحكومية	**394**	**397**	**-**
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي*	%8.5	%8.6	-

المصدر: وزارة المالية

* الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024م وفقًا للبيانات الفعلية المحدثة الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، وبيانات الناتج المحلي الإجمالي للعام 2025م بحسب التوقعات المحدثة.

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

ملخص الأداء المالي المتوقع لعام 2025م

(مليار ﷼ مالم يذكر غير ذلك)

	فعلي 2024	ميزانية 2025	توقعات* 2025	التغير (ميزانية-توقعات)
الإيرادات				
إجمالي الإيرادات	**1,259**	**1,184**	**1,091**	**-7.8%**
الضرائب	**381**	**379**	**394**	**3.9%**
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	32	31	32	4.4%
الضرائب على السلع والخدمات	289	290	298	2.8%
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	24	23	27	17.4%
ضرائب أخرى	36	36	37	4.6%
الإيرادات الأخرى	**879**	**804**	**697**	**-13.4%**
النفقات				
إجمالي النفقات	**1,375**	**1,285**	**1,336**	**4.0%**
المصروفات (النفقات التشغيلية)	**1,184**	**1,101**	**1,149**	**4.3%**
تعويضات العاملين	562	561	561	0.03%
السلع والخدمات	313	265	253	-4.6%
نفقات تمويل	45	59	58	-1.7%
الإعانات	34	31	34	9.5%
المنح	4	2	6	290.8%
المنافع الاجتماعية	101	98	100	2.7%
مصروفات أخرى	125	86	136	58.6%
الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)	**191**	**184**	**187**	**2.0%**
عجز / فائض الميزانية				
عجز/ فائض الميزانية	**-116**	**-101**	**-245**	_
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	**-2.5%**	**-2.3%**	**-5.3%**	
الديـن والأصـول				
الدين العام	**1,216**	**1,300**	**1,457**	**12.1%**
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	26.2%	29.9%	31.7%	
الاحتياطيات الحكومية	**390**	**395**	**390**	
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	8.4%	9.1%	8.5%	

المصدر: وزارة المالية

* الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024م وفقًا للبيانات الفعلية المحدثة الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، وبيانات الناتج المحلي الإجمالي للعام 2025م بحسب التوقعات المحدثة.

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

وزارة المالية

Ministry of Finance